اقتصاد

لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب توصي الحكومة بإجراءات لضبط أسعار الصرف

وزير المالية: سعر الصرف يتأثر بعدة أمور منها المضاربات والإعلام

نائب: من الطبيعي أن يصرح الحاكم لكن ليس من الطبيعي ألا يطرح الحلول

| محمد منار حميجو

أوصت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب الحكومة اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لضبط آلية السوق بالنسبة لسعر صرف الدولار لتحقيق التوازن في الأسعار المحلية، مشددة على ضرورة الإسراع في حل مشكلة السكن العشوائي بطرق علمية مدروسة والبدء بعملية إعادة الإعمار بالاعتماد على الإمكانات الوطنية المتاحة وبمساعدة الدول الحليفة والصديقة.

وأقر المجلس أمس مشروع قانون قطع حسابات ٢٠١٣ بعدما ناقشته لجنة الموازنة والحسابات مع الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وأكدت اللجنة في مقترحاتها العمل على ضرورة اعتماد أسس ومعايير علمية سليمة أثناء مناقشة اعتمادات الموازنة العامة للدولة لتكون أكثر دقة وقرباً للواقع وتحقيق التوافق والمواءمة بين حصيلة الإيرادات العامة والنفقات العامة.

وأشارت اللجنة إلى ضرورة التركيز على المشاريع ذات الأولوية والجدوى الاقتصادية العالية وعدم إدراج مشاريع استثمارية ليس لها جدوى اقتصادية وليست ضرورية في هذه المرحلة.

وأوصت اللجنة في تخصيص جهات القطاع العام بالقطع الأجنبي اللازم لتمويل مشاريعها وتوريداتها وفق الخطة المعتمدة من المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

ونوهت اللجنة بالإسراع في إجراءات تصديق العقود الخاصة بالقطاع العام من اللجنة الاقتصادية لرئاسة مجلس الوزراء لتكون ضمن المهل العقدية تفادياً لأي إشكال مالي أو قانوني يؤثر في مجريات تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وشددت على ضرورة تشكيل لجان لتحديد وتقييم وجرد الأصول المنفذة عن طريق المنظمات الدولية وإدخالها أصولاً في القيود المالية للجهات المعنية، إضافة إلى تطوير وتحديث أسطول النقل البري والبحري والجوي والاهتمام بالمطارات والمرافئ والنقل السككي وإعادة هيكلته وتحقيق الانسجام والتزامن في الإجراءات المرتبطة بعمليات النقل والتحميل والتفريغ.

ولفتت إلى الاستمرار في صيانة وتأهيل الطرق وخصوصاً المركزية والدولية وتزويدها بعوالم الأمان، والإسراع في إنجاز العقد الطرقية في جميع الطرق العامة.

واقترحت على الحكومة تفعيل مؤسسات النقل الداخلي في المحافظات ورفدها بوسائل نقل حديثة وترميم النقص الحاصل، مشددة على ضرورة الإسراع في حل مشكلة السكن العشوائي بطرق علمية مدروسة والبدء بعملية إعادة الإعمار بالاعتماد على الإمكانات الوطنية المتاحة وبمساعدة الدول الحليفة والصديقة.

وأشارت إلى ضرورة دعم شركات الإنشاءات العسكرية وتأمين جبهات عمل لها عبر إلزام جهات القطاع العام بالتعاقد معها لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية حفاظاً على كوادرها وتأمين السيولة اللازمة لها، لافتة إلى ضرورة التوسع في الاستثمار في الطاقات المتجددة والبديلة والطاقات النظيفة لضمان الأمان الكافي وإطالة استنفاذ الوقود الإحفوري وتخفيض الآثار البيئية الناجمة عن انبعاثات الغازات الدفيئة إضافة إلى العمل على تخفيض الفاقد الكهربائي الفيزيائي والتجاري وحسن استغلال الموارد المتاحة.

وأكدت اللجنة ضرورة حصر استيراد المواد الغذائية والتموينية بالمؤسسة العامة للتجارة الخارجية وتفعيل دور المعارض والأسواق الخارجية لتصريف المنتجات والسلع الوطنية، إضافة إلى العمل على تأمين الرقابة التموينية اللازمة لمراقبة جودة المنتجات وصلاحياتها ومراقبة الأسعار وضبطها وتفعيل كوادر الرقابة التموينية وزيادة عدد المراقبين التموينيين.

ونوهت بضرورة تطوير نظام الضمان الاجتماعي ودور كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والعمل ومؤسسة التأمين والمعاشات والاستمرار بتقديم الرعاية الصحية وتحسين الخدمة وتأمين الأدوية النوعية من لقاحات ومصول وأدوية الأمراض السارية إضافة إلى تأمين الأجهزة الطبية كجهاز الطبقي المحوري متعدد الشرائح لكل من مشفى البيروني وتشرين وحلب الجامعي ورصد الاعتمادات اللازمة لشراء هذه الأجهزة.

وأوصت اللجنة أيضاً ضرورة الإسراع في معالجة أوضاع الشركات الخاسرة والمتعثرة والمتوقفة عن العمل، والوقوف على أسباب توقفها، وإيجاد صيغ مفيدة لها مع مراعاة البعد الاجتماعي والإنساني لعمالها وإيجاد بدائل استثمارية مفيدة، مع سن تشريعات مناسبة ومرنة، وإعطاء صلاحيات كاملة لإدارات هذه الشركات.

ولفتت إلى ضرورة الإسراع في إنجاز تعديل قانون العقود وبما ينسجم مع التحولات الاقتصادية العالمية الجديدة والظروف الاستثنائية الحالية كي يؤدي إلى تحقيق الغاية الأساسية لتنفيذ مشاريع الدولة بيسر وسلاسة.

وأكدت اللجنة ضرورة ربط مخرجات التعليم مع متطلبات واحتياجات سوق العمل لتأمين كوادر بشرية فنية قادرة على الإسهام في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

وشددت اللجنة على ضرورة ربط الجهاز المركزي للرقابة المالية بالسلطة التشريعية بدلاً من ارتباطه برئاسة مجلس الوزراء، إضافة إلى ضرورة تأكد الجهاز في التشدد في مراقبة الخسائر التجارية لبعض الشركات ومتابعة إنهاء التشابكات المالية بين مختلف الجهات العامة وكذلك متابعة إنجاز التراكم المحاسبي ومراقبته وإجراء المطابقات المالية فيما بين الجهات العامة.

للنواب كلمة

رأى النائب محمد ماهر الموقع أن العمل المالي ليس سليماً ١٠٠ بالمئة بناء على الملاحظات التي أوردها تقرير لجنة الموازنة، متسائلا: هل نكتفي في التوصيات والمطالبات من دون أن يكون هناك إجراءات، ومعرباً عن أمله في تبيان الإجراءات التي تم اتخاذها.

ورأى زميله محمد ربيع قلعه جي أن الملاحظات التي وردت في التقرير نتيجة ضعف واضح من محاسبي الإدارة والماليين، معتبراً أن هناك تقصيراً من وزارة المالية في متابعة المحاسبين والمديرين الماليين.

وشدد على ضرورة تفعيل عمل محاسبي الإدارة والماليين عبر دورات وتغيير في آلية عملهم والنظر إلى ذلك على محمل الجد.

وأكد رئيس لجنة الموازنة والحسابات حسين حسون أن قطع حسابات ٢٠١٤ على الأبواب، مشيراً إلى أن اللجنة سوف تأخذ بكل التوصيات التي طرحها الأعضاء الذين داخلوا، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك اختصاصيون في إعداد العقود حتى لا يكون هناك أي فساد في هذا المجال.

وزير المالية يرد

رد وزير المالية مأمون حمدان على مداخلات النواب، معرباً عن تأييده لمعظم المداخلات، وموضحاً أن قطع الحسابات الذي تمت مناقشتها هي عن عام ٢٠١٣ وبالتالي التقديرات كانت حسب العام المشار إليه.

وأضاف حمدان: نتحدث عن أرقام دقيقة في قطع الحسابات وخصوصا أن الشرط الأساسي أن تكون مؤشرة من الجهاز المركزي للرقابة المالية، وهي تحتاج إلى جهد كبير لأنه عمل ليس سهلاً، وهو معقد جداً باعتبار أنه يتم التأكد ومتابعة أين صرفت الأموال.

وأشار حمدان إلى أن هناك تأخراً في إعداد الموازنات الختامية، لافتاً إلى أن الوزارة تعمم على كل الوزارات ضرورة الإسراع في إعدادها، معتبراً أن تأخرها يكون لنفس السبب في تأخر قطع الحسابات.

وأكد حمدان أن هناك نقصاً في الخبرات بالنسبة للمحاسبين، مشيراً إلى أن هناك خسارات كبيرة فيما يتعلق بموضوع الضرائب، وأن الجهاز المركزي يتابع تلك الجهات بشكل مستمر فتم إنجاز العديد من الموازنات رغم كل الصعوبات.

ما يستجد من أمور

يطرح أعضاء المجلس عادةً في هذا البند العديد من المواضيع المختلفة التي تهم الشارع السوري، إذ أكد النائب عارف الطويل أن الدفع الإلكتروني أصبح حلماً وهو ضرورة وخصوصا في مسألة البيع والشراء، مشددا على تطبيقه في هذه المسألة وخصوصا أن بعض القطع الورقية للعملة أصبحت تالفة مثل الخمسين ليرة.

وطالب زمليه محمد خير العكام بإعفاء أعضاء مجلس الشعب من رسم المغادرة إلى خارج البلاد في سياراتهم ومعاملتهم معاملة الدبلوماسيين، بينما سأل النائب خير الدين السيد وزير المالية عن الجدوى الحقيقية من إحداث كل هذه من الهيئات العامة للمشافي وما وضعها الحقيقي.

وهل الغاية هي الربح فإذا كان الهدف كذلك فهي خاسرة خمسمئة بالمئة.

وأشار النائب محمد فواز إلى تصريح حاكم المصرف المركزي حول موضوع ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الليرة وقوله: «إنه ارتفاع وهمي والمصرف المركزي لن يتدخل حتى لا يذهب إلى جيوب المضاربين»، متسائلاً: «ماذا يعني هذا الكلام، وهل يعني أن هذا اتهام إلى التدخلات السابقة للمركزي؟»، أيدته في ذلك زميلته زينب خولة.

واعتبر النائب عمار الأسد أن تصريحات الحاكم لم تشف غليل الناس، مضيفاً: من الطبيعي أن يخرج المسؤول ويصرح لكن من غير الطبيعي ألا يطرح حلولاً.

ورأت زميلته جمانة أبو شعر أن وحدة ٥٠ ليرة أصبحت سيئة، وحاليا الـ١٠٠ و٢٠٠ ليرة تلحق بها، متسائلة عن الـ٥٠ ليرة التي تم طرحها أخيراً.

ورد حمدان على هذه المداخلات بتأكيده أن الدفع الإلكتروني محط اهتمام وأنه كان هناك اجتماع الأسبوع الماضي حول هذا الموضوع، لافتاً إلى أن هناك العديد من الوزارات أبدت استعدادها للخدمات التي سوف تقدمها من خلال الدفع الإلكتروني.

وفيما يتعلق بإعفاء أعضاء المجلس من رسم المغادرة أكد أن هذا يحتاج إلى نص، مضيفاً: وفي حال كان قرار فأنا موافق.

وفيما يتعلق في سعر الصرف رأى حمدان أن الظروف الاقتصادية ليس سبباً فقط بل يتأثر أيضاً في العديد من الأمور الأخرى منها المضاربات وأحياناً الإعلام والإنفاق الكبير الذي تنفقه الدولة نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية وصعوبة تأمين النفط إضافة إلى تأمين القمح، فالمصرف صرح أنه لا يوجد لديه مشكلة في تمويل تسويق كامل محصول الحبوب، ومن المعلوم أيضاً أن هناك عقوداً كبيرة نسبياً لاستيراد القمح.

وكشف حمدان أنه يعاد النظر في موضوع الطوابع بالكامل، معتبراً أن الدفع الإلكتروني سوف يساعد في ذلك.

منعاً لشراء الأصوات

انتخابات التجار ستصبح إلكترونية

| وفاء جديد

كشف عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق حسان عزقول لـ«الوطن» عن تشكيل لجنة في الغرفة من أجل برنامج الانتخاب الإلكتروني، مبيناً أن ذلك يندرج ضمن تحديث الخدمات المقدمة من الغرفة حيث لن يكون هناك شراء لأصوات الناخبين خلال عملية الانتخاب.

بدوره، بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق أبو الهدى اللحام أنه من المتوقع انتهاء العمل بالبرنامج نهاية العام الجاري (٢٠١٩)، مشيراً إلى أن الخيار سوف يكون متاحاً أمام الناخب لاختيار الأسماء التي يريدها بشكل واضح، وستتوافر صور تخدمه في عملية الانتقاء.

وفي سياق متصل بنشاطات التجارة، استقبل رئيس اتحاد غرف التجارة السورية محمد غسان القلاع رئيس مجموعة ألفا كوم الدولية من رومانيا تشيبريان تودروتشي، وذلك لمناقشة سبل تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين قطاعي الأعمال في البلدين ومشاركة الشركات الرومانية في معرض دمشق الدولي ٢٠١٩.

وحسب بيان صحفي للغرفة، فقد استهل القلاع اللقاء بالتأكيد على عمق العلاقات التجارية والسياسية التي كانت تجمع رومانيا وسورية قبل بدء الحرب على سورية، متمنياً عودة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها.

من جانبه، بين تودروتشي بأن مجموعته التجارية وبالتعاون مع السفارة السورية في بوخارست نظمتا في ٢٠١٨/١٢/١١ مؤتمراً اقتصادياً حول إعادة الإعمار في سورية حضره أكثر من ١٤٠ رجل أعمال من البلدين، مضيفاً: «تبين في ختام أعمال هذا المؤتمر وجود رغبة قوية لدى الشركات الرومانية في دخول السوق السورية، والتعاون مع الشركات السورية في إعادة الإعمار ولكن هذه الشركات طرحت عدداً من الأسئلة والاستفسارات حول الوضع الاقتصادي والاستثماري في سورية وما المجالات التي يمكن للشركات الرومانية المساهمة فيها في عملية إعادة الإعمار؟» وغيرها من التساؤلات.

ولفت إلى أنه سوف يرسل نسخة من هذه الأسئلة لغرفة تجارة دمشق لحرصه على الوقوف على رأيها، مؤكداً مشاركة رومانيا في معرض دمشق الدولي القادم، ما يتيح لهم فرصة للتواصل مع الشركات السورية على أن يتم تشكيل وفد تجاري من رجال أعمال وشركات رومانية لزيارة سورية بعد المعرض لإجراء لقاءات مع المسؤولين السوريين ورجال الأعمال السوريين.

وهنا نوه القلاع بأن عملية إعادة الإعمار قد بدأت، كما أنها تتطور يوماً بعد يوم، ويمكن للشركات الرومانية أن تشارك في عمليات إعمار البيوت والبنية التحتية بمختلف أشكالها والمصانع التي تعرضت للتدمير سواءً بالبناء أو بتأمين الآلات اللازمة للعمل كما يشمل ذلك المواد الطبية والآلات الزراعية والصناعية والمنتجات الزراعية والطاقة كالنفط والغاز.

ورحب بفكرة إعادة تشكيل الأسطول التجاري البري الذي كان ينطلق من سورية إلى روسيا ورومانيا بما يساعد أكثر على تسهيل وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين مؤكداً أن الوضع الاقتصادي السوري متين وأن التاجر السوري قادر على تحويل قيم صفقاته التجارية عبر وسائل عديدة، داعياً الشركات الرومانية الراغبة في دخول السوق السورية للمشاركة الفاعلة في معرض دمشق الدولي ٢٠١٩ لأن ذلك يشكل فرصة كبيرة للتواصل بين قطاعي الأعمال والتجار في البلدين.

إعفاء السيارات السورية خارج القطر من الغرامات

خميس: آلية جديدة لضبط الأسواق وتوازن الأسعار سيلمس نتائجها المواطن

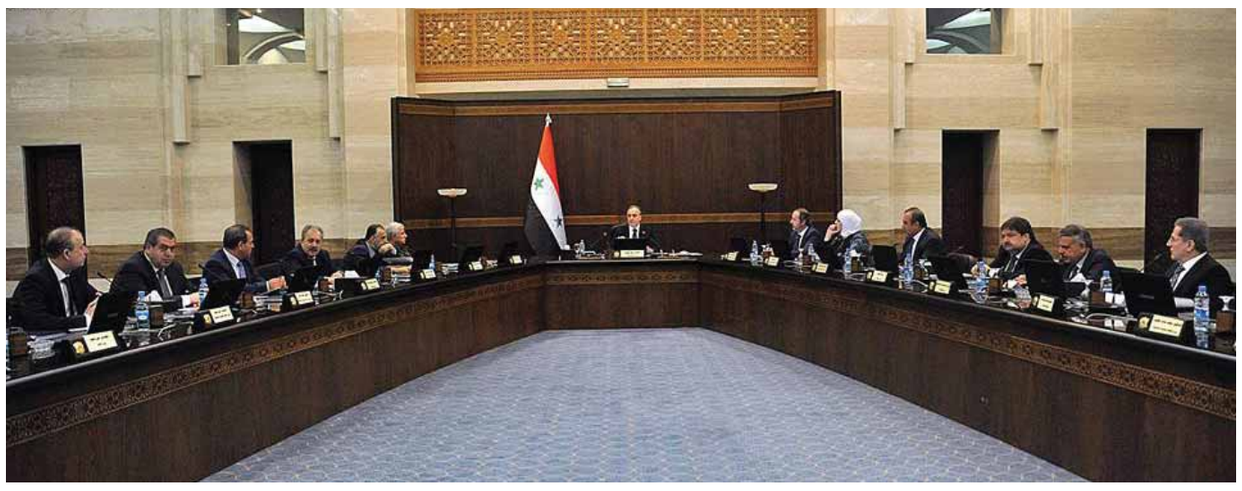

رسم جديد ٢٠٠ ليرة «طب شرعي»

| الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الأيام القادمة ستشهد آلية عمل جديدة لجهة ضبط الأسواق وتحقيق توازن في الأسعار، وأن المواطن سوف يلمس نتائجها الإيجابية بشكل حقيقي.

جاء ذلك خلال اجتماع الحكومة الأسبوعي أمس، إذ تقرر أن يتم تخصيص ٢٥٪ من مستوردات القطاع الخاص السلعيّة الممولة من مصرف سورية المركزي بالسعر الرسمي ٤٣٥ للبيع بالسعر المدعوم في صالات المؤسسة السورية للتجارة، والتي من المفترض أن تكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقها لجهة تأمين المستلزمات المعيشية للمواطنين بالأسعار المناسبة ومنع الاحتكار الذي يلجأ إليه تجار الأزمات مستغلين الظروف الاقتصادية الصعبة التي فرضتها الحرب على سورية.

وبحسب بيانٍ صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تقرّر زيادة عدد صالات المؤسسة وتوسيع انتشارها الأفقي للوصول بدورها التدخّلي إلى أوسع طيف ممكن من المواطنين، وتم تكليف وزارة المالية تقديم القروض اللازمة للمؤسسة من أجل ضمان تحقيق الانتشار الأفقي لصالاتها بحيث تغطي جميع المحافظات، والتوسع في فتح منافذ بيع جديدة وإقامة صالات متنقلة للبيع بما يمكنها من أن تكون مؤسسة اقتصادية منافسة وفاعلة في السوق.

وفي سياق متّصل تمّ تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لوضع آلية تمكن مؤسسة التجارة الخارجية من تأمين مستوردات السوق المحلي من المواد التموينية الأساسية للمواطن، وتوسيع عملية الاستيراد المباشر من دون وسطاء بما يساهم في كسر الاحتكار وتخفيض الأسعار.

هذا واستحوذ تأمين المواد التموينية والسلع الضرورية للمواطنين بالنوعية الجيدة والأسعار المنافسة ومتابعة تنفيذ الخطط التنموية والخدمية في المحافظات على الحيز الأكبر من مناقشات جلسة اليوم.

لجان المحافظات

قدم وزير الكهرباء رئيس اللجنة المكلفة تتبع تنفيذ المشاريع الحكومية في دمشق عرضاً حول الجولة الأخيرة التي قامت بها اللجنة في المحافظة للوقوف على الواقع الخدمي والتنموي في المحافظة، مشيراً إلى أنه بناء على الزيارة التي قام بها رئيس مجلس الوزراء إلى حي المزة ٨٦ والتي تم خلالها التوجيه بضرورة بناء مدرسة لتخديم طلاب المنطقة، توصلت اللجنة إلى اختيار الموقع المناسب لبناء المدرسة.

وكلّف المهندس خميس وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والأشغال العامة والإسكان بتوجيه آلياتها إلى الموقع الذي تم اختياره للبدء الفوري ببناء المدرسة وتخصيص الاعتمادات اللازمة لذلك بحيث يتم الانتهاء منها بأسرع وقت ممكن، مشيراً إلى أهمية متابعة اللجان الوزارية المستمرة للواقع التنموي في المحافظات لاتخاذ كل ما يلزم لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فيها ومواجهة انعكاسات الحرب الاقتصادية عليهم.

أما وزير الاتصالات إياد الخطيب رئيس اللجنة المكلفة تتبع تنفيذ المشاريع الحكومية في محافظة السويداء فقدم عرضاً حول الجولة التي قامت بها اللجنة إلى المحافظة والتي تم خلالها لقاء الكوادر الخدمية في المحافظة والاستماع إلى الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين الواقع الخدمي فيها، مشيراً إلى أنه تم إعطاء الأولوية للقاء الفلاحين في المحافظة للوقوف على المعوقات التي تعترض عملية استلام محصول القمح وتذليلها وإيجاد الطريقة المناسبة لتعويض الفلاحين المتضررين من الحرائق التي أصابت الأراضي الزراعية في المحافظة.

بدوره أشار وزير النقل رئيس اللجنة المكلفة بتتبع تنفيذ المشاريع الحكومية في محافظة طرطوس إلى الجهود التي قامت بها اللجنة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي لتحسين الخدمات التي تقدمها الجامعة للطلاب، والقيام بكل ما من شأنه تسريع وتيرة العمل للانتهاء من إقامة الكليات الجديدة التي تم رصد الاعتمادات اللازمة لها بما يساهم في دفع عملية التنمية البشرية في المحافظة.

رئيس مجلس الوزراء جدّد التأكيد أن المرحلة الراهنة تتطلب تكثيف الجهود الميدانية وإيجاد آلية تواصل مع المواطنين والفعاليات الخدمية في المحافظات بما يحقق أعلى مستوى من التشاركية في اتخاذ القرارات التي من شأنها تحسين الواقع التنموي في المحافظات، لافتاً إلى أهمية التنسيق بين اللجان المكلفة تتبع تنفيذ المشاريع الحكومية في المحافظات والفريق الحكومي فيما يتعلق بعمل الوزارات في المحافظة لتحقيق نسب إنجاز متقدمة وفق المدد الزمنية المحددة.

ومع استمرار الأعمال الإرهابية التخريبية للمنشآت الاقتصادية طلب المجلس من جميع الوزارات توظيف الإمكانات المتاحة لديها لتوفير الجهوزية الفنية الكاملة في المرافق الحيوية التابعة للوزارات وفي مقدمتها محطات الطاقة والمنشآت الخدمية والموجودة في المناطق التي تشهد أعمالاً إرهابية لمواجهة أية اعتداءات طارئة واجتراح الحلول الفورية لها.

وبيّن رئيس مجلس الوزراء أن هذا التخريب الممنهج يعكس إصرار الدول الداعمة للإرهاب على تعطيل المفاصل الاقتصادية الأساسية في سورية بما يزيد من حدة انعكاسات الحصار الاقتصادي الجائر على الشعب السوري، مجدداً التأكيد أن توفير مستلزمات تأهيل ما يدمره الإرهاب هو من أولويات العمل الحكومي حتى إعادة تشغيل كل المنشآت الاقتصادية والخدمية المتوقفة وذلك بالتوازي مع قيام كوادرنا الوطنية بالخطوات الإسعافية لإصلاح الأعطال الطارئة في المرافق الاقتصادية الحيوية التي تتعرض للتخريب الإرهابي وإعادتها خلال فترة قياسية للعمل.

معارض

تم تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التنسيق مع الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء لوضع آلية لتنظيم قطاع المؤتمرات لجهة الشركات المنظمة والراعية لها والرسالة الإعلامية المراد إيصالها وتقييم قدرات هذه الشركات والتأكد من امتلاكها الخبرات اللازمة بحيث تحقق هذه المؤتمرات الأهداف المنوطة بها.

وناقش مجلس الوزراء قانوناً بإنهاء العمل بالمرسوم التشريعي رقم /١٤/ لعام ٢٠١٤ المتعلق بفرض غرامة مالية على المركبات المغادرة وبقائها أكثر من سنة خارج البلد دون الحصول على الوثائق المطلوبة، في ظل عودة أعداد كبيرة من المواطنين إلى البلد مصطحبين معهم مركباتهم السياحية.

وبهدف توفير جزء من الإيرادات اللازمة لتمكين هيئة الطب الشرعي من ممارسة مهامها في تنفيذ السياسة الوطنية للطب الشرعي وتوفير خدمات الطب الشرعي والجنائي والعلمي والبحثي والتدريبي وافق المجلس على مشروع قانون بفرض رسم مالي يدعى (رسم طابع الطب الشرعي) بقيمة ٢٠٠ ليرة تؤول حصيلته لمصلحة الهيئة العامة للطب الشرعي.